تحليل أثر الإنفاق الحكومي الجاري عن طريق دعمه للطلب الاستهلاكي في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)

الباحث / عمار عباس هادي الشجيري[1] amarabass19@gmail.com

أ. د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري[2] abduladheem.alshukri@qu.edu.iq

١.٢ جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الملخص:

هدف البحث إلى تتبع مسار تطور الإنفاق الحكومي الجاري ومقدار دعمه للطلب الاستهلاكي والأثر المنطلق من هذا الإنفاق مروراً بالطلب الاستهلاكي في النمو الاقتصادي العراقي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١)، ونظراً لذلك وانطلاقاً من فرضية البحث التي تنص بإن الإنفاق الحكومي الجاري بواسطة دعمه الكبير للطلب الاستهلاكي يؤدي إلى آثار إيجابية كبيرة في نمو الاقتصاد العراقي في مدة البحث نفسها، فقد أفرزت النتائج ان الإنفاق الحكومي الجاري يسهم في تكوين الطلب الاستهلاكي بنسبة تصل (٩٠%) وهي تعادل (٧٠%) من إجمالي الطلب الكلي وهذا يمثل دعماً كبيراً، إلا أن ذلك الدعم للطلب الاستهلاكي أثره الفعلي في النمو الاقتصادي محدود بسبب غياب التنوع الاقتصادي وذهب معظم الطلب الاستهلاكي للاستيرادات لتغطيته ولكن هيمنة القطاع النفطي على النمو الاقتصادي غطى ذلك الأثر الفعلي المحدود للطلب الاستهلاكي المدعوم على النمو الاقتصادي وأظهر هناك تناغم بين الطلب الاستهلاكي والنمو الاقتصادي وأعطى أثراً إيجابياً كبيراً جداً للإنفاق الحكومي الجاري في ذلك الجانب.

ومع ذلك الدعم للطلب الكلي لاسيما الاستهلاكي، قدم الباحث جملة توصيات شملت على ضرورة أن تتوجه السياسات الاقتصادية واهمها السياستين المالية والنقدية لدعم العرض الكلي من أجل تنويع وزيادة الناتج المحلي الإجمالي بحيث ينعكس ايجاباً على النشاط الاقتصادي ككل ويدعم تطور مستوى المعيشة لإفراد المجتمع، فضلاً عن ضرورة تنويع مصادر الدخل القومي مثل الضرائب والرسوم وكذلك تفعيل دور القطاع الخاص بتقديم التسهيلات والبيئة اللازمة له، وبنفس هذا الصدد يجب التنسيق بين السياستين المالية والنقدية كأهداف واجراءات والاستفادة من فوائض النفط في انشاء صندوق سيادي.

الكلمات المفتاحية: (هيكل الانفاق الحكومي الجاري، دعم الطلب الاستهلاكي، النمو الاقتصادي).

Analysis of the impact of government current spending by supporting consumer demand on the growth of the Iraqi economy for the period (2004 - 2021)

Researcher/ Ammar Abbas Hadi Alshujayri [1]

Prof. Dr. Abduladhem Abdulwahid Alshukri [2]

1.2 Al-Qadisiyah University / College of Administration and Economics / Department of Economics

Abstract:

The research aimed to trace the path of development of current government spending and the amount of its support for consumer demand and the impact emanating from this spending through consumer demand on Iraqi economic growth represented by the gross domestic product for the period (2004-2021), and in view of that and based on the research hypothesis which states that current government spending by supporting The large amount of consumer demand leads to significant positive effects on the growth of the Iraqi economy for the period. The results revealed that current government spending contributes to the formation of consumer demand at a rate of up to (90%), which is equivalent to (70%) of the total total demand, and this represents great support, but this Support for consumer demand has a limited actual impact on economic growth due to the absence of economic diversification and most of the demand has disappeared. consumption of imports to cover it, but the dominance of the oil sector over economic growth covered the actual impact The limited consumer demand supported by economic growth showed that there is harmony between

consumer demand and economic growth and gave a very large positive impact to current government spending in that aspect.

Despite the support for aggregate demand, especially consumer demand, the researcher presented a number of recommendations that included the need for economic policies, the most important of which are fiscal and monetary policies, to support aggregate supply in order to diversify and increase the gross domestic product so that it reflects positively on economic activity as a whole and supports the development of the standard of living of individuals in society. In addition to the necessity of diversifying sources of national income, such as taxes and fees, as well as activating the role of the private sector by providing the necessary facilities and environment for it, and in this same regard, there must be coordination between financial and monetary policies as goals and procedures, and benefiting from oil surpluses in establishing a sovereign fund and fighting financial corruption. Administrative, achieving security and political stability, and building good relations with neighboring countries.

Key words: (Structure of government current spending, supporting consumer demand, Economic growth).

مقدمة:

يُعد الإنفاق الحكومي العام أحد أبرز ادوات السياسة المالية، ويمثل حجم الإنفاق الحكومي أهم المؤشرات المستخدمة للحكم على مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعن طريقه يمكن معرفة حجم القطاع الحكومي في الاقتصاد لاسيما في اهم جوانبه الطلب الكلي والعرض الكلي ، وغالباً ما تسعى حكومات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تقرير مستوى مناسب من الإنفاق الحكومي من أجل تحفيز قدرة الاقتصاد الوطني على النمو والتطور. وأن الإنفاق الجاري الذي يعد احد مكونات الإنفاق

الحكومي العام هو أداة تستخدم من قبل الحكومة للحصول على السلع والخدمات من بعض الفئات لضمان سير المرافق العامة، ويتضمن الإنفاق الجاري جميع النفقات السنوية المقدرة في الموازنة لدفع الرواتب والأجور والتخصيصات الأخرى ومنها المنح والاعانات الاجتماعية والمستلزمات الخدمية والسلعية للقطاع العام والتحويلات الجارية فضلاً عن نفقات رواتب المتقاعدين والضمان الاجتماعي المدفوعة نقداً، أي مدفوعات والتزامات الحكومة لغرض تسيير مهامها والأنشطة التابعة لها، كما أن البعض من هذه النفقات يسهم في تكوين الطلب الاستهلاكي الحكومي والبعض الأخر يسهم في تكوين الطلب الاستهلاكي الخاص.

وقدر تعلق الأمر بالاقتصاد العراقي، فإنه اقتصاد عام بشكل كبير عن طريق مساهمة النفط الكبيرة في النمو الاقتصادي وهذا في ضوء ضآلة وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى فضلاً عن ان الحكومة تعنى بأغلب شرائح المجتمع ومفاصل ومتطلبات الدولة التي يتم تغذيتها بنسبة كبيرة جداً عن طريق الإنفاق العام الذي يتم تغطيته بواسطة الإيرادات النفطية وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي سيسهم بنسبة كبيرة في تكوين الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك في ظل محدودية القطاع الخاص واهمال دعم العرض الكلي. وفي هذا الصدد فقد عانى العراق على المستوى الاقتصادي كثيراً قبل عام ٢٠٠٣ بسبب الحصار الاقتصادي والحروب التي خاضها مما ترك آثار سلبية سواء على الايرادات لاسيما النفطية نتيجة توقف تصدير النفط بسبب الحصار وهذا أدى إلى انخفاض الدخل للبلد ومن ضمن تلك الاثار كذلك ارتفاع معدلات التضخم والبطالة وسعر الصرف الدولار أمام الدينار، الأمر الذي انعكس سلباً على البلد سواء في الجانب الاستهلاكي والاستثماري والصادرات والاستيرادات لاسيما التي تغطي المستوى المعيشي وهذا أضعف كلاً من الطلب الكلي والنمو الاقتصادي. وبعد عام ٢٠٠٣ اختلف الوضع تماماً من حيث عودة تصدير النفط التي ادت إلى زيادة الايرادات، وهذا اعطى حرية اكبر للسياسة المالية في التركيز على دعم الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق العام وبشكل مستمر. وبحسب ما يتناسب مع موضوع البحث يهمنا معرفة

مقدار الدعم الذي قدمه الإنفاق الحكومي الجاري لمكون الطلب الكلي وهو الاستهلاكي، وما هو دور ذلك الإنفاق بواسطة دعمه للطلب الاستهلاكي في تجاوز بعض تلك الاثار السلبية ومدى الأثر الذي حققه في النمو الاقتصادي وهذا في ضوء الاوضاع الامنية والاقتصادية والصحية المتغيرة خلال مدة البحث (٢٠٠٤-٢٠٢١).

أهمية البحث: Research Importance.

يمثل النمو الاقتصادي والطلب الكلي كفتي الاقتصاد وتطورهما وتنوعهما في أي دولة يجعله في مصافي الدول المتقدمة اقتصادياً، وهذا يعكس نجاح السياسات الاقتصادية وابرزها المالية والنقدية. وتشير النظرية الاقتصادية بإن الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن مكوناته لاسيما الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري يترتب عليها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، ولكن هذه الزيادة في الاقتصادات الريعية ليست حكماً مطلقاً. وتعد دراسة ذلك خطوة مهمة في بلد كالعراق، لذلك يستمد البحث اهميته من تتبع دعم الإنفاق الحكومي الجاري للطلب الاستهلاكي والأثر المعكوس من ذلك في نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) باستخدام الأسلوب التحليلي.

مشكلة البحث: Research Problem.

تمت صياغة مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما مقدار دعم الإنفاق الحكومي الجاري للطلب الاستهلاكي ومدى انعكاس أثر الدعم في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) ؟

فرضية البحث: Research Hypothesis.

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الإنفاق الحكومي الجاري بواسطة دعمه الكبير للطلب الاستهلاكي يؤدي إلى آثار إيجابية كبيرة في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

أهداف البحث: Research Objectives.

يسعى البحث إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو تتبع مسار تطور الإنفاق الحكومي الجاري ومقدار دعمه للطلب الاستهلاكي والأثر المنطلق من هذا الإنفاق مروراً بالطلب الاستهلاكي في النمو الاقتصادي العراقي المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١).

حدود البحث: Research Limits.

١- الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي.

٢- الحدود الزمانية : المدة (٢٠٠٤ -٢٠٢١).

منهجية البحث: Research Methodology.

اعتمد البحث من أجل تحقيق أهدافه على الأسلوب الوصفي التحليلي باستعمال المنهج الاستقرائي لاستعراض أدبيات البحث العلمي حول موضوع البحث في الابحاث والكتب والدوريات المتخصصة، فضلاً عن استعمال المنهج الاستنباطي في الاستدلال عن البيانات وتحليلها، وذلك من أجل تحليل تطور دعم الإنفاق الحكومي الجاري للطلب الكلي والنمو الاقتصادي في العراق وملاحظة العلاقة والتأثير فيما بينهما.

هيكلية البحث: (Research Structure)

من أجل التحقق من صحة الفرضية والوصول إلى أهداف البحث، فقد تضمن في هيكليته ما يأتي:

المحور الأول – الاطار المفاهيمي للإنفاق الحكومي الجاري والطلب الاستهلاكي والنمو الاقتصادي:

اولاً- الطلب الاستهلاكي:

يتكون الطلب الكلي من مجموعة اجزاء وهي { الطلب العائلي الاستهلاكي، الطلب الاستثماري الخاص، الطلب الحكومي(الاستهلاك والاستثمار)، و صافي الطلب الخارجي} وكلها تمثل الطلب على جميع السلع والخدمات النهائية بمختلف انواعها. ويمثل الطلب الاستهلاكي اكبر عنصر من عناصر الطلب الكلي والأكثر استقراراً، وهو ذلك الجزء من الدخل الذي يشمل على مجموع ما ينفقه كافة أفراد المجتمع من النقود على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية، لتأمين احتياجاتهم خلال مدة زمنية معينة. ومن الجدير بالذكر إن الإنفاق الحكومي يسهم في تكوين وتحريك بعض مكونات الطلب الكلي. ويشمل الإنفاق الاستهلاكي العناصر والبنود الآتية:

١- استهلاك السلع المعمرة كالثلاجات والغسالات والسيارات والأثاث.

٢- استهلاك السلع غير المعمرة مثل سلع الطعام والشراب والملابس.

٣- الإنفاق على سلع الخدمات مثل خدمات التعليم والرعاية الصحية وإيجار السكن والمياه والكهرباء والنقل ونحوها.

٤- الهيئات الخاصة التي لا تستهدف الربح مثل الهيئات والجمعيات الدينية والخيرية.

ويعتبر الدخل المتاح المحدد الرئيسي للاستهلاك الذي يشكل جزء كبير منه أما الجزء المتبقي فيدخر، لذلك كلاً من الاستهلاك(C) والادخار(S) يعتمدان بشكل أساس على الدخل(Y)، أي إن (Y=C+S). (الفتلاوي والزبيدي، ٢٠٠٩، ٢١٢-٢١٤ : الأفندي، ٢٠١٣، ٦٨: الهزايمة وأبو شاويش، ٢٠٢١، ٣١: السعيدي، ٢٠١٥، ٢٥٥-٢٥٦).

ثانياً- النمو الاقتصادي:

يبرز النمو الاقتصادي كأحد أهم المواضيع الاقتصادية خاصة مع انتقال التحليل الاقتصادي من المستوى الجزئي إلى المستوى الكلي، بالتالي فهو مؤشر يعكس واقع الأداء الاقتصادي، وعلى هذا الاساس يتفق معظم الاقتصاديين بإن النمو الاقتصادي يشير إلى حدوث زيادة إجمالية في الاقتصاد المحلي بين كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية (الناتج او الدخل او الإنفاق) وهي تمثل طرق يحتسب بها النمو الاقتصادي والتي يجب ان تتساوى نتائجها نظرياً اما فعلياً فهناك تباين في النتائج نتيجة صعوبات تواجهنا عند الحساب. والطريقة الأكثر انتشار في قياس النمو هي الناتج المحلي الإجمالي الذي يعبر عن القيمة الاسمية (النقدية) أو الحقيقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة عادة سنة باستخدام عوامل الإنتاج المقيمة الوطنية والخارجية، ويكون التبادل في الأسواق وفق التشريعات المعتمدة. (الموسوي، ٢٠٠٩، ١٢-١٤: معروف، ٢٠٠٥، ٧٧: جوارتيني واستروب، ١٩٨٨، ١٥٩: الحريري والجزائرلي، ٢٠١١-٢٠١٢، ٧٧-٨٣).

ويتم تقييم الناتج (GDP) بضرب جميع المنتجات النهائية(Q) بأسعارها (P) ، وكما موضح بالصيغة ($GDP = \sum Q \cdot P$).[٢] (بن أحمد، ٢٠٢٠، ٢٥).

ثالثاً- الإنفاق الجاري (الاستهلاكي) الحكومي:

أن تطور الحياة الاقتصادية اظهر دور الدولة الفعال عن طريق سياستها المالية وعلى وجه الخصوص متغير الإنفاق العام ، وهذا ما جاءت به النظرية الكينزية ودعمته ، إذ اعتبر كينز أن الدولة تمثل متعاملاً اقتصادياً هاماً في النشاط الاقتصادي عن طريق كون أن إنفاقها العام هو أحد أهم مكونات الطلب الكلي والذي يعمل كمتغير خارجي بتحريك عناصر الطلب الكلي، وهذا ينعكس على حجم الناتج ومستوى النشاط الاقتصادي.

ويعرف الإنفاق الحكومي (العام) بأنه المبالغ النقدية التي تدفع من قبل الخزانة العامة بعد إقراره من قبل السلطة التشريعية ويقوم بإنفاقه شخص عام من أجل توفير السلع والخدمات العامة وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية (علي والسبهاني، ٢٠١٣، ٩٧). وكما أن الإنفاق الحكومي يعد عنصراً مهماً وفاعلاً في خلق الدفعة القوية في النشاط الاقتصادي وبشكل خاص في اقتصادات البلدان النامية نتيجة إلى ضعف الإنفاق الاستثماري الخاص في هذه البلدان بسبب المشاكل التي يتعرض لها والتي تعيق نموه وتحركاته، وكذلك تراجع وضعف الإنفاق الاستهلاكي في هذه البلدان نتيجة تخفيض مستوى الدخل (الوادي وآخرون، ٢٠١٣، ١٤٣).

وبحسب الفكر المالي الحديث فإن الإنفاق الجاري هو احد مكونات الإنفاق الحكومي العام يتكرر بصورة دورية منتظمة في موازنة الدولة أي كل سنة مالية، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها ولكن تكرار نوعها حتى لو اختلف مقدارها من وقت لآخر. ويشمل على الإنفاق اللازم لتسيير المرافق العامة وإشباع الحاجات العامة الجارية دون المساهمة في زيادة رؤوس الأموال العينية في المجتمع. ومن أمثلة ذلك الرواتب والاجور وما يدفع كمقابل للحصول على السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك العام، ونفقات التشغيل والصيانة الجارية والاعانات والمدفوعات التحويلية وكذلك الفوائد التي تلحق بالقروض التي تصدرها الحكومة فضلاً عن نفقات رواتب المتقاعدين والضمان الاجتماعي المدفوعة نقدا، أي مدفوعات والتزامات الحكومة لغرض تسيير مهامها والأنشطة التابعة لها، وان لهذا الإنفاق مكانة مهمة في مكونات الإنفاق الحكومي ولهذا يجب توفر ما يكفي من الاموال لتغطيته. (الدمرداش، ٢٠١٦، ٥٨-٥٩: ناشد، ٢٠٠٦، ٤٦-٤٧: البيرماني وداود، ٢٠١٧، ٢٨١-٢٨٢).

لابد من التنويه ان جميع تلك النفقات التي ذكرت تعبر عن الطلب الاستهلاكي الحكومي ماعدا بعض النفقات لا تدخل ضمن الطلب الاستهلاكي الحكومي أنما تحسب كجزء من إنفاق القطاع العائلي

الاستهلاكي (الطلب الخاص) عند إنفاقها واهم تلك البنود رواتب المتقاعدين والحماية الاجتماعية والهبات والاعانات الأخرى التي تقدم أحيانا لبعض الأفراد أو الفئات فمثل هذه المدفوعات لا تقدم سلع وخدمات للحكومة أي لا تعكس إنتاجاً للمجتمع. فضلاً عن ان الفائدة التي تسدد عن الدين العام لا تحسب ايضاً ضمن الطلب الاستهلاكي الحكومي. وهذا يدل على ان الإنفاق الحكومي الجاري يرتبط بشكل وثيق بإجمالي الطلب الاستهلاكي (الحكومي والخاص) عن طريق تأثير بعض بنود الإنفاق الحكومي الجاري بشكل مباشر في الطلب الاستهلاك الحكومي وهذا بدوره يؤثر على الطلب الاستهلاكي الخاص (أي تأثير الإنفاق الحكومي الجاري يكون بصورة غير مباشرة في الطلب الاستهلاكي الخاص عن طريق الطلب الاستهلاكي العام)، وايضاً يؤثر الإنفاق الجاري الحكومي بشكل مباشر عن طريق بنوده الأخرى بالطلب الاستهلاكي الخاص. (خطاب وآخرون، ٢٠١٩، ١٢٤: مكيد ومعوشي، ٢٠١٤، ١١٩-١٢٣: خصاونة، ٢٠٠٠، ٧٠).

ويعد حجم الإنفاق الحكومي أحد أهم المؤشرات المستخدمة للحكم على مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعن طريقه يمكن معرفة حجم القطاع الحكومي في الاقتصاد لاسيما في اهم جوانبه الطلب الكلي والعرض الكلي ، وغالباً ما تسعى حكومات البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء إلى تقرير مستوى مناسب من الإنفاق الحكومي من أجل تحفيز قدرة الاقتصاد الوطني على النمو والتطور، ولم يعد الإنفاق الحكومي مجرد أرقام نقدية تدرج في موازنة الدولة وينظر لها وكأنها وثيقة محاسبية صماء بل تحمل هذه الأرقام في ثناياها الكثير من المضامين والأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية تترجمها حقيقة الأهداف التي من أجلها وضعت الموازنات الحكومية. (الياسري وخزام، ٢٠٢٢، ١٥٩: عبد الحسين وعبيد، ٢٠٢١، ٢٠٤-٢٠٥).

ونظراً لكون البحث يتطرق إلى الاقتصاد العراقي، فإنه يعتبر اقتصاد عام بشكل كبير عن طريق مساهمة النفط الكبيرة في النمو الاقتصادي وهذا في ضوء ضآلة وضعف مساهمة القطاعات الاقتصادية

الأخرى فضلاً عن ان الحكومة تعنى بأغلب شرائح المجتمع التي يتم تغذيتها بنسبة كبيرة جداً عن طريق الإنفاق العام الذي يتم تغطيته بواسطة الإيرادات النفطية وهذا يعني ان الإنفاق الحكومي سيسهم بنسبة كبيرة في تكوين الطلب الكلي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري، وذلك في ظل محدودية القطاع الخاص واهمال دعم العرض الكلي. لذلك سنتعرف على مدى أهمية الإنفاق الحكومي الجاري في الطلب الكلي الاستهلاكي وأثر هذا على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا عن طريق التسلسل التحليلي في المحور الآتي:

المحور الثاني – تحليل تطور هيكل الإنفاق الجاري الحكومي ومدى دعمه للطلب الاستهلاكي والأثر المعكوس في نمو الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١):

أن غالبية المجتمع العراقي تعنى به الحكومة حيث وفق ما تم نشره بالمواقع الالكترونية في عام ٢٠٢٢ فإن (١١) مليون شخص يتقاضون رواتب شهرية من الحكومة موزعين بين موظفين ومتقاعدين وشبكة الحماية الاجتماعية وغيرها من الشرائح، وهذا يشير إلى محدودية وضمور القطاع الخاص ويشير إلى ان الإنفاق الحكومي المحرك الرئيسي للطلب الإجمالي. (علي، www.alaraby.co.uk). وعلى هذا الأساس سنحاول تحليل البنود* المكونة للإنفاق الحكومي الجاري لاسيما الأساسية منها وهي (تعويضات الموظفين ، المنافع الاجتماعية، والمستلزمات السلعية والخدمية) لأنها الجزء الأساسي الذي يعتمد عليه إجمالي الطلب الاستهلاكي (الحكومي والخاص)، من أجل معرفة التغير في الطلب الكلي وما هو انعكاس ذلك على الناتج.

ومما تجدر إليه الإشارة أنَّ الإنفاق الجاري الحكومي الذي طغت عليه الزيادة طيلة مدة البحث عدا بعض السنوات هو المكون الرئيسي للإنفاق العام وبمتوسط قيمة في المتوسط نحو (55.875) وهي تعادل كأهمية من الإنفاق العام نحو (78.75%)، وعلى هذا الأساس سنعرف مدى انعكاس ذلك على البنود المكونة له التي تمثل جزء منها الطلب الاستهلاكي العام وجزء منها يدخل ضمن الاستهلاك الخاص، والبعض الاخر لا يدخل ضمن الطلبين والتي سيتم استبعادهما والبعض الاخر يشكل جزء بسيط جدا سيتم اهماله، وبالتالي فالبنود الاساسية التي تخص بحثنا توضحه الأرقام في الجدول (١) أعلاه.

١-**تعويضات الموظفين:** ازدادت تعويضات العاملين بشكل كبير من (٥.٠٧٥) مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٤٢.٤٤٦) مليار دينار عام ٢٠٢١ وبمتوسط قيمة بلغت (٢٧.٩٦٥) مليار دينار للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢١) واستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق الجاري الحكومي وبمتوسط للمدة كلها بنحو (47.98%)، وذلك نتيجة تعديل الرواتب والمخصصات الوظيفية واستمرار زيادة العاملين في القطاع العام بسبب استحداث بعض الوزارات والهيئات العامة التي لم تكن موجودة من قبل، بالإضافة إلى اتباع سياسة استيعاب الخريجين وذوي الشهداء للعمل في مؤسسات الدولة فضلاً عن عودة المفصولين سياسياً. وحتى الظروف الصعبة الأمنية والاقتصادية التي مر بها العراق في السنوات (٢٠١٤-٢٠١٧) ونتج عنها تخفيض تعويضات الموظفين وغيرها من البنود كان عن طريق تقليص مدد الدفع بدل ١٢ شهر يدفع ١٠ أشهر وحتى أقل.

٢-**المنافع الاجتماعية:** شهدت المنافع الاجتماعية تذبذب واضح وبلغ قيمة الإنفاق كمتوسط للمدة (١١.١٦٤) مليار دينار، وبشكل عام تعتبر هذا القيمة كبيرة وذلك لازدياد اعداد الحماية الاجتماعية بالدرجة الأساس نتيجة توجهات الدولة لرفع مستوى المعيشة لبعض فئات المجتمع التي تعاني من الجوع والفقر، وبهذا احتلت المنافع الاجتماعية المرتبة الثانية كنسبة أهمية من إجمالي الإنفاق الجاري بمتوسط لمدة البحث بلغ (22.22%) وهذا التذبذب يرجع إلى ان المنافع الاجتماعية عكس تعويضات الموظفين يمكن ضغطها وتقليص حسب الحاجة لتعويض بند اخر من الإنفاق

او للحالة الأمنية والاقتصادية لاسيما البطاقة التموينية من حيث عدد مفرداتها او دمج الأشهر، كما ان نظام البطاقة التموينية الذي يمثل شبكة أمان فاعلة يعاب عليها أنها غير كفؤة ومكلفة.

٣-المستلزمات السلعية والخدمية: ويشمل هذا البند على التكاليف التشغيلية للمؤسسات الحكومية من مستلزمات الإنتاج للقيام بعملها وتشمل على شراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية وغيرها. وشهد هذا البند تذبذب غلب عليه الارتفاع وكان الارتفاع بسبب اتساع الهيكل الوظيفي والمؤسسات الحكومية، ويعود الانخفاض إلى الحالة الأمنية والاقتصادية المرتبطة بأسعار النفط والصحية التي شهدها البلد ليسجل مبلغ كمتوسط لمدة البحث كلها قدره (٥.٧٤٥) مليار دينار، وبهذا احتل هذا البند المرتبة الثالثة بنسبة اسهام من إجمالي الإنفاق الجاري الحكومي كمتوسط للمدة بلغت (11.51%) .

في ضوء ما ذكر سنثبت مجموعة نقاط:

- أسهمت البنود الثلاثة انفة الذكر بنحو (٨١.٧١%) من الإنفاق الجاري خلال مدة البحث وتشكل تعويضات الموظفين والمنافع الاجتماعية الثقل الأساس ليس على صعيد الإنفاق الجاري فحسب وإنما على مستوى إجمالي الإنفاق العام، والنسب المتبقية من الإنفاق الجاري تتوزع بين بقية البنود الأخرى. مما يؤشر بوضوح الاختلال الهيكلي في الموازنة الجارية، الا أن الملاحظ أنه مع هذه النسبة المرتفعة من الإنفاق الجاري على الاجور الرواتب، فإن المستوى المعيشي للمواطن العراقي سيئ ونسبة الفقر مرتفع ، مما يشير بوضوح إلى أن هناك هدراً كبيراً في إنفاق أموال الدولة.
- في حالة الظروف الصعبة التي يمر بها البلد فانه يتم ضغط الإنفاق الاستثماري وبعض بنود الإنفاق الجاري ماعدا تعويضات الموظفين فهو بند من الصعب المساس بها، لذا يتم التضحية غالباً بالإنفاق الاستثمار وباقي بنود الإنفاق الجاري والتي يمكن التخلي عن بعض برامج الحكومة عن طريقها، وذلك لأن آثارها على أفراد المجتمع تكون غير مباشرة وغير محسوسة على العكس من تخفيض النفقات الجارية ذات المساس

المباشر بالأفراد، وهو ما تتجنبه الحكومات في العادة، ولكن الأمر كان أسهل في حالات الرواج ونمو الإيرادات وما يتمخض عنه من تصاعد النفقات، ففي مثل هذه الحالات، فإن الزيادة تشمل كلا شقي الإنفاق العام (الاستهلاكي والاستثماري) .

- ان بند تعويضات الموظفين قليل المرونة مع التغير في الإنفاق الحكومي الجاري عندما يمر البلد بظروف صعبة، اما البنود الاخر اكبر مرونة مع الإنفاق الحكومي الجاري وتستخدم نفقاتها لسد نفقات تعويضات العاملين.
- إن اتجاه الإنفاق العام العراقي الواضح لصالح الموازنة الجارية لاسيما بنود تعويضات الموظفين والمنافع الاجتماعية على حساب الموازنة الاستثمارية، وهذا يؤشر على حجم التضخم الحاصل في أعداد الموظفين في الدوائر الحكومية والاجهزة الأمنية والمؤسسة العسكرية وكذلك اعداد الأشخاص المشمولين برواتب شبكة الحماية الاجتماعية، وهذا أصبح يشكل عبئاً كبيراً وطويل الأمد على الموازنة العامة وكذلك انها تؤشر الحجم الكبير للبطالة المقنعة في العراق ولا تسهم بحل مشكلة البطالة التي يعاني منها البلد . فالبطالة تعد من أعقد الأزمات الاقتصادية التي تواجه المسؤولين عن السياسة الاقتصادية، وإن حلها لا يكون عن طريق بضعة آلاف من فرص العمل التي تتيحها الموازنة العامة السنوية في كل عام لينضموا إلى القطاع العام الذي يعاني بدوره من استشراء البطالة المقنعة، إنما يكون الحل عن طريق الترشيد ورفع إنتاجية النفقة وبما يدفع باتجاه توفير المال الضروري للاستثمار، سواء أكان استثمار حكومي أم استثمار خاص وأجنبي تهيئ له الدولة سبل الدعم والنجاح، وبما يسهم بإيجاد فرص عمل واسعة تحد فعلاً من مشكلة البطالة.
- يمكن القول بأن الموازنة العامة في العراق اصبحت تلعب دور الجهاز الذي عن طريقه يتم توزيع الإيرادات النقطية على المواطنين دون الأخذ بنظر الاعتبار مقدار العائد أو الخدمة المقدمة من قبل مستلمي تلك

الأجور والرواتب، مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاد غير منتج ومشوه واستهلاكي، معتمداً على الخارج في تلبية الطلب الاستهلاكي المحلي المتزايد.

أنَّ تحليل بنود الإنفاق الجاري يؤكد زيادة النفقات التي تخص الحكومة والفرد العراقي بحيث ازداد دخله وشمول أغلب شرائح المجتمع، وهذا انعكس بزيادة إجمالي الطلب الاستهلاكي بشكل كبير كما موضح في الجدول (١) حيث ازداد من (٣٣.١٤٧) مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٢١٩.٥٠٠) مليار دينار عام ٢٠٢١ ليبلغ في المتوسط لمدة البحث نحو (١٢١.٨٥٢) مليار دينار وهي تشكل كأهمية من متوسط إجمالي الطلب الكلي (١٧١.٦١٠) مليار دينار نحو (٧١%)، وذلك يثبت كما ذكرنا سابقاً ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. في المقابل ضآلة حجم الناتج المحلي لاسيما الزراعي والصناعي واللذان نسبتهما من الناتج المحلي الإجمالي بلغت في المتوسط نحو (٤.٧٤%، ٢.١٠%) أي مجموعهما اقل من (٧%)، وهذا يدل على انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي أي عاجز عن مواكبة تلك الزيادة في الطلب بسبب عدم وجود استراتيجية شاملة للنهوض بالواقع الإنتاجي للقطاعات الإنتاجية، وحتى الزيادة في الناتج المحلي من (٥٩.٦١٣) مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى (٣٠١.٤٣٩) مليار دينار عام ٢٠٢١ ليحقق متوسط لمدة البحث نحو (١٩٢.٦٥٥) مليار دينار هي ناتجة عن القطاع النفطي الذي يشكل ما يقارب ٥٠% من الناتج، وأصبحت الحكومة تكتفي بالقطاع النفطي كمورد اساسي للموازنة العامة. وبالاعتماد على نفس الجدول (١) فإن فجوة الطلب يتم سدها عن طريق الاستيرادات التي تزداد كلما انخفضت مرونة الجهاز الإنتاجي وقد ازدادت الاستيرادات من (٣٤.٠٥٠) مليار دينار عام ٢٠٠٤إلى (٥٩.٤٧٤) عام ٢٠٢١ وبمتوسط قيمة نحو (٥٦.٨٦١) مليار دينار وأن أنواع السلع التي يستوردها العراق لا تسهم في نمو وتنويع الجهاز الإنتاجي وتمثل تسرب للعملة الأجنبية ويزيد من التبعية للخارج، في المقابل يظهر الميزان التجاري في حالة فائض بلغت في المتوسط للمدة كلها نحو (١٨.٢٩١) مليار دينار وحسب النظرية الاقتصادية هذا يعبر عن اقتصاد قوي ذو طاقة إنتاجية عالية وقادر على تلبية الطلب المحلي والخارجي، الا ان في الواقع فإجمالي الصادرات العراقية التي ازدادت من (٢٩.٩٥٦) مليار دينار عام ٢٠٠٤ إلى

(١٠٦.٣٢٠) مليار دينار عام ٢٠٢١ وبقيمة بلغت في المتوسط نحو (٧٥.١٥٢) مليار دينار عراقي، تشكل فيها الصادرات النفطية (٩٩%) لذلك عند استبعادها يتضح جلياً حالة العجز الكبيرة في الميزان التجاري (الاستيرادات اكبر من الصادرات) (البنك المركزي العراقي، ٢٠٠٣-٢٠٢٢، صفحات مختلفة: الياسري وخزام، ٢٠٢٢، ١٥٩-١٦٠: المهايني وسلوم، ٢٠٠٨، ١٢-١٧: خطاب وآخرون،٢٠١٩، ١٢٥-١٢٨: أحمد، ٢٠١٩، ١٣١-١٣٤: آل زيارة، ٢٠١٤، ٢٢-٢٤).

الحصيلة النهائية من ذلك، أنَّ الإنفاق الحكومي الجاري هو المساهم الأكبر في الطلب الاستهلاكي بنسبة قد تصل إلى (٩٠%) وهي تعادل (٧٠%) من إجمالي الطلب الكلي ، ويرتبطان بشكل طردي وحسب التغيرات التي تطرأ على الإيرادات النفطية نتيجة تغيرات أسعار النفط ، وهذا ما لمسناه في مدة البحث اللذان ازدادا معاً لأغلب سنوات البحث وانخفضا في السنوات (٢٠٠٩، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠٢٠) نتيجة انخفاض أسعار وكميات النفط بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية والصحية والوضع العام للبلد، وهذا يثبت تأثر الطلب الكلي بالإنفاق الحكومي المرتبط بحجم الإيرادات النفطية كون الإنفاق الحكومي هو الداعم للطلب الكلي. الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الاستيرادات وذلك لتشوه هيكل الناتج بهيمنة القطاع النفطي على الصادرات مما شكل الجزء الأكبر من الناتج في ضوء ضعف إنتاجية القطاعات الأخرى واهمها قطاعي الصناعة والزراعة، لذلك فإنه دعم الإنفاق الحكومي للطلب الكلي لم يحدث تغير في توجيه أو استخدامات الموارد الاقتصادية المتاحة للدولة، وبالتالي لم يحدث تنوع في الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً – الاستنتاجات:

١- تعنى الحكومة بأغلب شرائح المجتمع ومفاصل ومتطلبات الدولة والتي يتم تغذيتها بنسبة كبيرة جداً عن طريق الإنفاق العام الذي يتم تغطيته بواسطة الإيرادات النفطية وهذا بدوره يحرك كل مكونات الطلب الكلي، لذلك يعد الإنفاق

الحكومي الجاري هو المساهم الأكبر في الطلب الاستهلاكي بنسبة قد تصل إلى (٩٠%) وهي تعادل (٧٠%) من إجمالي الطلب الكلي.

٢- ارتبط الإنفاق الحكومي الجاري بالطلب الاستهلاكي بعلاقة طردية وحسب التغيرات التي تطرأ على الإيرادات النفطية نتيجة تغيرات أسعار وكميات النفط حسب الأوضاع الاقتصادية والأمنية والصحية والوضع العام للبلد، وهذا يثبت تأثر الطلب الاستهلاكي بالإنفاق الحكومي الجاري المرتبط بحجم الإيرادات النفطية كون الإنفاق الحكومي هو الداعم للطلب الكلي. قابل ذلك زيادة الناتج المحلي الإجمالي باستثناء انخفاضه في السنوات التي ذكرنها، ونظراً لكون النفط يسهم بنسبة تقارب (٥٠%) من الناتج فقد كان اهم دور للإنفاق الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي هو عن طريق تخصيص اغلب الإنفاق الحكومي الاستثماري وجزء من الإنفاق الاستهلاكي لتكوين الطلب الكلي ولاسيما بشكل اكبر الاستثماري وهذا من أجل استمرار وديمومة القطاع النفطي، الا ان هناك تقصير واضح من قبل الحكومة في غياب تخصيص مبالغ كبيرة لاهم القطاعات الاقتصادية الصناعة والزراعة وهذا اسهم وعمق غياب التنوع في الجهاز الإنتاجي.

٣- صِحَّةُ فرضية البحث إلا أن الدعم الذي قدمه الإنفاق الجاري الحكومي للطلب الاستهلاكي كان أثره الفعلي على النمو الاقتصادي محدود بسبب غياب التنوع الاقتصادي وذهب معظم الطلب الاستهلاكي للاستيرادات لتغطيته، ولكن هيمنة القطاع النفطي على النمو الاقتصادي غطى ذلك الأثر الفعلي المحدود للطلب الاستهلاكي المدعوم على النمو الاقتصادي وأظهر هناك تناغم بين الطلب الكلي والنمو الاقتصادي وأعطى أثر إيجابي كبير جداً للسياسة المالية في ذلك الجانب.

٤- إن التركيز على دعم الطلب الاستهلاكي في العراق من قبل السياسة المالية بواسطة الإنفاق الحكومي الجاري بعد عام ٢٠٠٣ خصوصاً بعد الإنفراج المالي نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي أدت إلى تزايد الإيرادات، كان مبرراً في المدى القصير والمتوسط على أقصى تقدير لضرورة التعافي من التدهور الكبير على الجانب الاقتصادي والاجتماعي

في الفترة التي سبقت عام ٢٠٠٣ وبعض السنوات بعد هذه العام. لكن استمرار ذلك الدعم لمدة طويلة يعتبر خطأً بحكم أن دعم الطلب الكلي في ظل الجمود الذي يتميز به الجهاز الإنتاجي المحلي لم يساهم بشكل فعال في التأسيس لمسار نمو وتطور للاقتصاد العراقي على المدى الطويل بقدر ما أدخله في تبعية شبه مطلقة للإنفاق العام للدولة المرتبطة أساسا بعوائد صادرات النفط غير المستقرة وغير المستدامة، في ظل ضعف أداء القطاع الخاص. وهذا أدى على صعيد آخر إلى تعاظم انتشار الفساد وتنامي سلوك البحث عن الريع الأمر الذي انعكس في غياب الرشادة في الإنفاق العام وأثر سلباً على انتشار القطاع الخاص ودرجة التنافسية في الاقتصاد الوطني.

ثانياً- التوصيات:

١- ضروري توجه السياسة المالية إلى الحد من الإنفاق الحكومي وتوجيه الجزء الأكبر منه لكي يصل الاقتصاد العراقي إلى مرحلة تنويع الموارد وزيادة الاستثمارات. وهذا يتطلب معالجة الترهل الإداري في المؤسسات الحكومية ومكافحة الفساد المالي والإداري والسياسي الذي يشكل عبء كبير على الاقتصاد العراقي، وخلق بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار وتفعيل دور الهيئة العامة للاستثمار وفروعها في المحافظات، وتوفير الحماية اللازمة للمستثمرين المحليين والأجانب، ودعم القطاع الخاص وتفعيل دوره لما له من أهمية كبيرة في زيادة نسبة الاستثمار، وضرورة أن تكون أوجه الإنفاق خاضعة للمراقبة والمساءلة والمحاسبة من أجل تقليل الهدر والسيطرة على الفساد مما يسهم في توفير الأموال اللازمة للاستثمار.

٢- يجب تحقيق توافق بين اهداف وإجراءات السياستين المالية والنقدية عن طريق تقليل الاعتماد على المنتجات المستوردة عن طريق خفض معدلات الضريبة على المنتجات المحلية ومن ثم رفع قيمتها كمنافس مقابل السلع المستوردة لاسيما في السوق المحلية وما يعزز ذلك فرض ضريبة عالية على المستورد من أجل حماية ودعم وتشجيع المنتج المحلي والشركات المحلية، فيمكن ان يقابل ذلك قيام البنك المركزي بتوسيع العمل بالمبادرة الزراعية ودعم الفلاح

من أجل النهوض بالقطاع الزراعي وكذلك يمكن التوسع في اقراض المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة من أجل النهوض بإنتاجها مع تشديد الرقابة على عملية الاقراض حتى بعد منح القروض مع تشديد العقوبات على المتلكئين. وهذا يمكن أن نلتمس نتائجه في المدى المتوسط او الطويل عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وتغطية الطلب المحلي وزيادة الصادرات وتقليل الاستيرادات وخلق فرص عمل كبيرة وزيادة نشاط الأسواق المحلية، مما سينعكس في زيادة الإيرادات وكذلك تنمية احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي.

٣- عدم الاتكال بشكل رئيسي على القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لكي لا يتأثر الاقتصاد العراقي في حالة حدوث أي تقلبات في أسعار النفط الخام، فلابد من الاستفادة من العوائد المالية الكبيرة الناتجة من الإيرادات النفطية وتوجيها نحو القطاعات وأهمها الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات فضلاً عن القطاعات المعدنية كالغاز والمعادن والفوسفات مما يسهم في إنتاج المزيد من السلع والخدمات وتنويعها وهذ سيؤدي زيادة إسهام تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية، وهذا يتطلب أنَّ تحرص السلطات الحكومية على التوجه بصورة واقعية إلى سياسات التنويع الاقتصادي وكذلك زيادة توجه الحكومة بتدريب وتأهيل العاطلين عن العمل وتطوير مهاراتهم ومنحهم القروض لإنشاء المشاريع المتوسطة والصغيرة وهذا من شأنه تأمين فرص عمل لجزء من الأيدي العاملة وكما يجب الاعتماد على مصادر الدخل الأخرى كالضرائب والرسوم مع مراعاة طبيعة النشاطات التي تفرض عليها لتجنب الإضرار بالطبقات الفقيرة. الأمر الذي سيسهم في معالجة الصفة السلبية البارزة للاقتصاد العراقي وهي أنَّ الاقتصاد العراقي أحادي الجانب وكذلك معالجة البطالة، فضلاً عن ذلك سوف ينوع مصادر الدخل القومي ويقلل الاعتماد على الايرادات النفطية وكذلك سيقلل الآثار السلبية الناتجة عن صدمات أسعار النفط الخام ويقلل عجز الموازنة ويزيد طرق تمويلها.

٤-الاستفادة من فوائض النفط الخام في إنشاء صندوق سيادي، إذ يمكن أنْ يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع أسعار النفط الخام وإمكانية تعويض النقص الذي يحصل في الإيرادات عند انخفاض أسعار النفط الخام فضلاً عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق بما يضمن الحصول على موارد إضافية تضاف إلى الاحتياطيات الأجنبية ومن ثم ستقل الحاجة إلى الاقتصار على الاحتياطيات الأجنبية التي مصدرها عوائد بيع النفط الخام، وكما أنَّ هذا الصندوق سيحد من أثر صدمات أسعار النفط الخام وكذلك سيمثل ضماناً لأجيال المستقبل وعن طريقه يمكن زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الهوامش:

* البنود المكونة للإنفاق الجاري وقد اختلفت تسمياتها ما بين مدة وأخرى واستطاع الباحث معرفة بانها تسميات مرادفة، وتلك البنود هي:

أ. تعويضات الموظفين: تشمل الرواتب والأجور والمكافئات التقاعدية والمخصصات التي تدفع إلى العاملين في وزارات ووحدات الدولة المختلفة.

ب. المنافع الاجتماعية: تشمل تخصيصات نظام التوزيع العام (البطاقة التموينية) وشبكة الحماية الاجتماعية وبدلات العسكريين ونفقات الإغاثة والمعونة للمهجرين.

ج. السلع والخدمات: يدخل ضمن هذا الحساب كافة نفقات المستلزمات السلعية والخدمية.

د. الفوائد والمنح والاعانات (المدفوعات التحويلية): وتمثل الفوائد المستحقة عن الدين العام وفوائد الحوالات والسندات والديون الخارجية، بينما الإعانات تمثل تخصيصات الدعم المقدم للشركات العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية وشركات القطاع الزراعي وبقية شركات القطاع العام، اما المنح تشمل تخصيصات الالتزامات الخارجية (العربية والدولية والمنح المقدمة للمؤسسات الخدمية والثقافية والإعلامية والجمعيات الإنسانية إضافة إلى تسديد رأسمال البنك المركزي العراقي.

هـ. الالتزامات والمساعدات الأخرى والبرامج الخاصة (المصروفات الأخرى): تشمل احتياطي الطوارئ والمبالغ التي ستترتب عن تعديل رواتب الموظفين وبدلات الأرزاق لمنتسبي وزارة الداخلية ودعم صندوق التقاعد وتعويضات حرب الكويت ومبالغ تسوية الديون والتعويضات المختلفة.

و. الموجودات غير المالية (النفقات الرأسمالية): تمثل شراء المواد الرأسمالية المعتادة والضرورية السير عمل وزارات وإدارات الدولة وهذه النفقات لا تمثل مشروعاً رأسماليا فالإنفاق المخصص لشراء مركبات جديدة مثلاً تدرج تحت هذا البند. للمزيد من التوسع أنظر في ذلك: (المهايني وسلوم، ٢٠٠٨، ٧-٨: وزارتي المالية والتخطيط العراقية، ٢٠٠٤، ١).

المصادر:

١-الأفندي، محمد أحمد، ٢٠١٣، مقدمة في الاقتصاد الكلي، ط٥، (صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع).
٢-أحمد، محسن أبراهيم، ٢٠١٩، تحليل تطور وهيكل النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٧)، (المجلة العلمية لجامعة جيهان – السليمانية، المجلد ٣، العدد ٢).
٣-آل زيارة، كمال عبد حامد، ٢٠١٤، تطور النفقات العامة وهيكليتها في العراق، (مجلة أهل البيت، جامعة اهل البيت – كربلاء، العدد ١٥).
٤-البيرماني، صلاح مهدي، محمد نوري داود، ٢٠١٧، أثر الاتفاق الاستهلاكي الحكومي على وضع ميزان الحساب الجاري في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤) باستخدام نموذج ARDL ،(مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد ٩٨).
٥-البنك المركزي العراقي، الدائرة العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية والنشرات الإحصائية السنوية للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).
٦-بن أحمد، عقبة عبد اللاوي، ٢٠٢٠، تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي، (ولاية الوادي – الجزائر: مطبعة الرمال).
٧-جوارتيني، جيمس واستروب، وريجارد، ١٩٨٨، الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص، ترجمة – عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، (الرياض: دار المريخ للنشر).
٨-الحريري، محمد خالد والجزائرلي، ليلى، ٢٠١١-٢٠١٢، الاقتصاد الكلي، (دمشق: جامعة دمشق كلية الاقتصاد).
٩-خصاونة، صالح، مبادئ الاقتصاد الكلي، ٢٠٠٠، (عمان: دار وائل للنشر).

١٠-خطاب، سارة أكرم، واخرون، ٢٠١٩، تحليل وقياس العوامل المؤثرة في النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٣)، (مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل، المجلد ٣٨، العدد ١٢٢).

١١-الدمرداش، محمود محمد، ٢٠١٦، اقتصاديات المالية العامة مع إشارة خاصة لتطور النظام المالي في المملكة العربية السعودية، (السعودية: دار الإجادة للطباعة والنشر والتوزيع).

١٢-السعيدي، صادق زوير لجلاج، ٢٠١٥، تحليل متغيرات الإنفاق الكلي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)، (مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية – جامعة واسط، المجلد ١، العدد ١٧).

13-صندوق النقد العربي، التقارير الاقتصادية العربية الموحدة للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)، الامارات – ابوظبي.

١٤-علي، صالح محمود والسبهاني، محمود عبيد، ٢٠١٣، التنسيق والتكامل بين السياستين المالية والنقدية ضرورة لتحقيق عملية الإصلاح الاقتصادي، (مجلة الدنانير ، الجامعة العراقية، المجلد١، العدد ٤).

١٥-عبد الحسين، علي جابر وعبيد، هدى عبد الهادي، ٢٠٢١، دور السياسة المالية في مزاحمة القطاع الخاص في العراق بعد عام ٢٠٠٣، (مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣).

١٦-علي، محمد، اقتصاد الناس، www.alaraby.co.uk

١٧-الفتلاوي، كامل علاوي كاظم والزبيدي، حسن لطيف كاظم، ٢٠٠٩، مبادئ علم الاقتصاد، ط١ (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع).

١٨-الموسوي، ضياء مجيد، ٢٠٠٩، النظرية الاقتصادية – التحليل الاقتصادي الكلي، ط٤، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية).

١٩-المهايني، محمد خالد وسلوم، حسن عبد الكريم، ٢٠٠٨، الموازنة الفيدرالية للعراق الاتجاهات ومعدلات النمو للإنفاق والإيرادات للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، (مجلة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، المجلد ٢٦، العدد ٦٨).

٢٠-معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، ٢٠٠٥، ط٢ (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع).

٢١-مكيد، علي ومعوشي، عماد، ٢٠١٤، دراسة قياسية لأثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على النمو الاقتصادي في الجزائر، (مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم – الجزائر، المجلد ٤، العدد ٦).

٢٢-ناشد، سوزي عدلي، المالية العامة، ٢٠٠٦، ط١، (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية).

٢٣-الهزيمة، نجاح وأبو شاويش، رشا، ٢٠٢١، تقدير الطلب الكلي للاقتصاد الأردني، (البنك المركزي الأردني دائرة الأبحاث، مجلة الدراسات الاقتصادية التطبيقية، المجلد ١، العدد ١).

٢٤- الوادي، محمود حسين، وآخرون، ٢٠١٣، الاقتصاد الكلي، ط٣، (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة).

٢٥- وزارة المالية العراقية ، دائرتي المحاسبة والموازنة، الموقع الرسمي للوزارة http://www.mof.gov.in

٢٦- وزارتي المالية والتخطيط العراقية، ميزانية ٢٠٠٤.

٢٧- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المديريات (الحسابات القومية، المالية، والتجارة الخارجية)، المجاميع الإحصائية السنوية (٢٠١٢-٢٠١٣، ٢٠١٨-٢٠١٩، ٢٠٢٠-٢٠٢١، ٢٠٢٢-٢٠٢٣).

٢٨-منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقارير الإحصائية السنوية، الكويت للسنوات (٢٠١٣، ٢٠٢٢).

٢٩-الياسري، نغم حميد عبد الخضر وخزام، رباب ناظم، ٢٠٢٢، تحليل مسار الإنفاق العام في الاقتصاد العراقي ومدى فاعليته في تصحيح اختلال الهيكل الإنتاجي للمدة من ٢٠٠٣-٢٠٢٠، (مجلة كلية الكوت الجامعة، كلية الكوت الجامعة – واسط، عدد خاص).